مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: نحو قواعد قانون مدني عولمة
اسم الكاتب: أ.د. عبد الباسط جاسم محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9726
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 12:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2- September. 2025 المجلد ١٥- العدد ٢ – ايلول ٢٠٢٥

Towards Global Civil Law Rules

[1] Prof. Dr. Abdul Basit Jassim Muhammad
College of Law - uoanbar University

1: Email: aabdulbaset2@uoanbar.edu.iq
2: Email:

Abstract:

In light of the rapid global transformations and the growing interconnection between legal systems, this study sheds light on the universality of civil law rules as an approach to promoting justice and facilitating cross-border transactions. The aim is to analyze the prospects for unifying civil law rules at the international level by examining the main challenges that hinder this endeavor—chief among them being legislative disparities between legal systems, the principle of national sovereignty, and cultural and value-based differences.

The paper also discusses key international initiatives in this field, such as the United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods (CISG) and the UNIDROIT Principles, highlighting the role of such instruments in fostering legal convergence among states. Furthermore, the analysis extends to exploring the extent to which these initiatives can be integrated within the Iraqi legal context, with a focus on the structural, cultural, and political challenges that may impede such integration, as well as the opportunities available—such as the move toward legislative reform and openness to international cooperation.

The study concludes with a set of recommendations calling for the adaptation of Iraqi civil law rules to international standards through legislative modernization, capacity building for legal professionals, and strengthening of supportive institutional frameworks. Emphasis is placed on the importance of political will in establishing a unified legal environment that keeps pace with global developments while preserving national legal identity.

DOI

Submitted: 2/8/2025
Accepted: 1/9/2025
Published: 1/9/2025

Keywords:
Universality of Civil Law
Legal Harmonization
National Sovereignty
International Initiatives (CISG UNIDROIT)
Legislative Reform in Iraq.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

نحو قواعد قانون مدني عولمة

[١] أ.د. عبد الباسط جاسم محمد
[١] كلية القانون – جامعة الانبار

الملخص:

في ظل التحولات العولمة المتسارعة والتداخل المتنامي بين النظم القانونية، يسلط هذا البحث الضوء على "عولمة قواعد القانون المدني" مدخلًا لتعزيز العدالة وتسهيل المعاملات عبر الحدود، بهدف تحليل آفاق توحيد القواعد المدنية على المستوى الدولي، عبر استعراض الإشكاليات الرئيسية التي تعترض هذا المسعى، وعلى رأسها التفاوت التشريعي بين الأنظمة القانونية، ومبدأ السيادة الوطنية، والفروق الثقافية والقيمية، كما يناقش أبرز المبادرات الدولية في هذا المجال، كاتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (CISG) ومبادئ اليونيدروا (UNIDROIT)، مبينًا دور هذه الأدوات في تكريس تقارب قانوني بين الدول. ويمتد التحليل إلى دراسة مدى إمكانية استيعاب هذه المبادرات ضمن السياق القانوني العراقي، مع التركيز على التحديات البنيوية والثقافية والسياسية التي قد تحول دون ذلك، إلى جانب الفرص المتاحة، مثل الاتجاه نحو الإصلاح التشريعي والانفتاح على التعاون الدولي. ويختتم البحث بجملة من التوصيات التي تدعو إلى تكييف قواعد القانون المدني العراقي مع المعايير الدولية، من خلال تحديث التشريعات، وتطوير الكوادر القانونية، وتعزيز الأطر المؤسسية الداعمة، مع التشديد على أهمية توفر الإرادة السياسية لتحقيق بيئة قانونية موحدة تواكب التطورات العولمة دون التفريط بالهوية القانونية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: عولمة القانون المدني ، توحيد القواعد القانونية ، السيادة الوطنية ، مبادرات دولية ((CISG، UNIDROIT)) ، الإصلاح التشريعي في العراق.

المقدمة

قواعد القانون المدني أحد الركائز الأساسية لتنظيم علاقات الأفراد القانونية، وهي الإطار القانوني المنظِّم للحقوق والالتزامات في المعاملات اليومية على الصعيدين الداخلي

الخارجي[١]. وقد أثرَّت السياقات التاريخية المختلفة التي تعكس التقاليد القانونية والثقافية للدول في نشأة هذا الفرع من القانون، ما ولَّد تبايناً واضحاً بين النظم المدنية عبر العالم[٢]. ومع تنامي التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العابرة للحدود، وازدياد ظاهرة العولمة، تبرز الحاجة إلى تطوير قواعد مدنية ذات طابع عالمي، تُراعي التوازن بين الخصوصيات القانونية للدول المختلفة، وبين متطلبات الوحدة القانونية في العلاقات الدولية[٣].

لا تعني "عولمة" قواعد القانون المدني فرض نموذج قانوني موحّد، بل تحقيق تقارب وظيفي لمضمون النظم القانونية، بما يحقق الإنصاف في المعاملات المدنية الدولية، ويُقلّل النزاعات القانونية التي تنشأ عن التعددية التشريعية[٤]. وتبرز في هذا السياق مبادرات دولية، مثل اتفاقية فيينا بشأن عقود البيع الدولي للبضائع[٥]، ومبادئ UNIDROIT[٦]، التي تحاول إرساء قواعد قانونية مرجعية للتطبيق عالمياً من دون المساس بالسيادة التشريعية للدول.

ومن هنا، تنطلق هذه الدراسة لتُسلّط الضوء على أهمية تحقيق "عولمة" قواعد القانون المدني، من خلال استعراض مفهوم "عولمة القانون المدني" وأهدافه والتحديات التي تعترضه، والمبادرات الدولية لتوحيد وتوفيق قواعد القانون المدني، مع التركيز على واقع الدول ذات النظم المختلطة ومنها العراق، في التعامل مع هذا التوجه. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية تُسهم في دعم جهود المواءمة القانونية، وبناء نظام قانوني مدني أكثر انسجاماً مع البيئة الدولية المعاصر، وذلك وفق التصميم الآتي:

---

(1) A chmad Fitrian; Dodi Rusmana; Ning Adiasih; Marjan Miharja and Nabain Idrus: The Influence of Civil Law on the Quality of Community Life: Case Studies in Big Indonesian Cities, UNIS LAW RIVEW, Vol. 7, No. 1, September 2024, pp. 348-359, p. 349.

(2))Caslav Pejovic: CIVIL LAW AND COMMON LAW: TWO DIFFERENT PATHS LEADING TO THE SAME GOAL, VUWLR, 2001, 32 (3), Pp. 817-842, p. 818.

(3) Andrey A. Mamedov and Vera Batova: INTERNATIONAL LAW IN THE CONTEXT OF ECONOMIC GLOBALIZATION,RUDN JOURNAL OF LAW, 2019, 23(2):264-288, p.265.

(4) Uwe Kischel: Comparative Law: Chapter (6) The Basic Context of Civil Law, OXFORD Academic, 2019, pp. 359–516, p. 360-361.

(5) Nicholas Ryder; Margaret Griffiths and Lachmi Singh: Commercial Law Principles and Policy, Part 3 Chapter 2 - The Vienna Convention on the International Sale of Goods 1980 (CISG), Part (3) International Trade and Sales, Cambridge University Press, 2012, pp. 197-214, p. 197.

(٦) مبادئ العقود التجارية الدولية لعام ٢٠١٦ هي مجموعة من (٢١١) قاعدة للعقود الدولية. تم إعدادها منذ عام ١٩٨٤ بواسطة مجموعة عمل دولية تابعة لمنظمة UNIDROIT الحكومية الدولية، وتم التصديق عليها من قبل مجلسها الذي يمثل (٦٤) حكومة من الدول الأعضاء. متاحة على الرابط: https://www.unidroit.org/instruments/commercial-contracts/unidroit-principles-2016/

المبحث الأول: مفهوم عولمة قواعد القانون المدني وتحدياتها
المطلب الأول: مفهوم عولمة قواعد القانون المدني
المطلب الثاني: تحديات تحقيق عولمة قواعد القانون المدني
المبحث الثاني: المبادرات الدولية والعراقية نحو عولمة قواعد القانون المدني
المطلب الأول: المبادرات الدولية نحو عولمة قواعد القانون المدني
المطلب الثاني: تطبيق عولمة قواعد القانون المدني في العراق

I. المبحث الأول

مفهوم عولمة قواعد القانون المدني وتحدياتها

تُمثّل قواعد القانون المدني حجر الزاوية في البناء القانوني للدول الحديثة، إذ تنظّم العلاقات الخاصة بين الأفراد والمؤسسات، وتؤطر الحقوق والالتزامات التي تنشأ عن هذه العلاقات. ومع تطور العلاقات الإنسانية وتجاوزها للحدود الجغرافية، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في الطابع المحلي لهذه القواعد، والانتقال نحو تصور أكثر عالمية وشمولاً يحقق الانسجام بين النظم القانونية المتباينة. من هنا ظهر مفهوم "عولمة قواعد القانون المدني"، كأحد المسارات الرامية إلى توحيد الإطار القانوني للعلاقات المدنية في بيئة دولية متغيرة، وهنا محاولة للوقوف على معنى عولمة قواعد القانون المدني، وتشخيص أبرز التحديات التي تواجه عولمة قواعد القانون المدني، في مطلبين:

المطلب الأول: معنى عولمة قواعد القانون المدني
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه عولمة قواعد القانون المدني

I.أ. المطلب الأول

الإطار المفاهيمي لعولمة قواعد القانون المدني

الفرع الأول: معنى عولمة قواعد القانون المدني وأسسه النظرية.
الفرع الثاني: الأسس النظرية لعولمة قواعد القانون المدني.

I.أ.١. الفرع الأول

معنى عولمة قواعد القانون المدني وأسسه النظرية

أولاً: معنى عولمة قواعد القانون المدني:

تشير "عولمة" قواعد القانون المدني إلى تبني مجموعة من مبادئ وقواعد قانونية قابلة للتطبيق في مختلف النظم القانونية بهدف تسهيل التعاملات المدنية العابرة للحدود وتحقيق قدر من الانسجام بين القوانين الوطنية[1].

(1) Emmanuel Guillermo Carreño Bernal: Harmonization of cross-border contract law: Legal solutions in a globalized world, Journal of Policy and Society, 2024, Vol. 2 (2), Article ID: 2273.

وأهم ما يجب ملاحظته هنا، أنَّ "العولمة" لا تعني فرض قانون مدني موحد، إنما تُشير إلى تقارب وظيفي وموضوعي بين النظم القانونية المختلفة، مع احترام التعددية القانونية والسيادة الوطنية، مما يسمح بتبادل قانوني متوازن يتماشى مع متطلبات العدالة الدولية[١].

وبهذا المعنى يتميز مصطلح (عولمة القانون المدني) عن مفاهيم أخرى عديدة تقترب منه، مثل تدويل، توحيد، انسجام، قواعد القانون المدني، فالتدويل (Internationalization) يُشير إلى انتشار قواعد القانون المدني خارج نطاقها الوطني من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية[٢]، أما التوحيد (Unification) فيهدف إلى صياغة قانون موحّد يُطبق في مجموعة من الدول، كما هو الحال في اتفاقية البيع الدولي للبضائع أو ما يشار إليها باختصار (CISG) [٣]، في حين يركز الانسجام (Harmonization) على تقليص الفوارق بين القوانين الوطنية المختلفة دون استبدالها[٤].

وبذا فإن مفهوم "العولمة" يشير إلى ما هو أوسع من مجرد التوحيد أو الانسجام، إذ يتعلّق ببلورة قواعد قانونية ذات مرجعية كونية قابلة للتكيّف مع خصوصيات النظم المختلفة.

ثانياً: الأسس النظرية لعولمة قواعد القانون المدني:

تنطلق "عولمة قواعد القانون المدني" من عدة منطلقات فلسفية وقانونية، إذ تقوم فلسفة القانون الوضعي على قاعدة وجوب أن تكون القواعد القانونية عامة ومجردة، ما يسمح بتطبيقها عالميًا[٥]، كما تؤكّد مبادئ العدالة وجود معايير مشتركة بين البشر كافة تُبرّر خضوعهم لقواعد قانونية عولمة، يضاف إلى ذلك المنظور الاقتصادي للقانون (Law and

(1) Brian Z. Tamanaha: Legal Pluralism Explained: History, Theory, Consequences, Oxford University Press, 2021, p.14.

(2) Alex Mills: PRIVATE INTERNATIONAL LAW AND EU EXTERNAL RELATIONS: THINK LOCAL ACT: GLOBAL, OR THINK GLOBAL ACT LOCAL? International & Comparative Law Quarterly, 2016, Vol. 65 (3): pp. 541-579, p. 542.

(3) Unification and Certainty: The United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods, journal article, Harvard Law Review, 1984, Vol. 97, No. 8:1984-2000:
https://www.jstor.org/stable/1340938?origin=crossref

(4) José Angelo Estrella Faria: Future Directions of Legal Harmonisation and Law Reform: Stormy Seas or Prosperous Voyage? Uniform Law Review, Vol. 14 (1-2), 2009, pp. 5–34, p. 6.

(5) Aleksey Anisimov and Anatoliy Ryzhenkov: Philosophy of Civil Law, Cambridge Scholars Publishing, 2022, p.6.

Economics) الذي يدعم فكرة العولمة القائمة على كفاءة القانون وقلة كلف المعاملات الدولية[١].

إن المتمعن في المدارس القانونية المقارنة القائمة اليوم، كاللاتينية والإنكلوسكسونية والشريعة الاسلامية، يلاحظ ببساطة وجود تقارب واضح فيما بينها ليس في القواعد المتعلقة بالعقود والمسؤولية المدنية ونظرية الالتزام، بل بأمور كثيرة أعمق من ذلك، وهو ما يُمكن أن يمثل منطلقاً مشتركاً يعزز "عولمة قواعد القانون المدني".

ولعلَّ أبرز الاتجاهات والمبادرات الدولية في هذا الإطار، اتفاقية فيينا بشأن البيع الدولي لبضائع (CISG) لعام ١٩٨٠، والتي تمثل خطوة رائدة باتجاه توحيد قواعد العقود المدنية في المجال التجاري، وليس أدل على نجاحها من انضمام أكثر من (٩٠) دولة إليها، ما يُعزز الطابع العالمي للقواعد المدنية التي تضمنتها[٢].

ومن الاتجاهات المهمة في هذا الإطار مبادئ UNIDROIT للعقود التجارية الدولية التي تهدف إلى توفير إطار قانوني مشترك بين مختلف الأنظمة، وتُستخدم اليوم مصدراً تفسيرياً ومرجعياً في كثير من النزاعات المدنية الدولية[٣]، فضلاً عن القانون الأوروبي للعقود (PECL) الذي يمثل أنموذجاً إقليمياً لتوحيد قواعد القانون المدني بين دول الاتحاد الأوروبي، ويعكس الإرادة السياسية والقانونية للتقارب بينها[٤].

(1) The Dynamic Aspects of the Rule of Law in the Modern Age: REPORT ON THE PROCEEDINGS OF THE SOUTH-EAST ASIAN AND PACIFIC CONFERENCE OF JURISTS, BANGKOK, THAILAND, FEBRUARY 15-19, 1965, p. 158:
https://www.icj.org/wp-content/uploads/1965/02/dynamic-aspects-rule-of-law-conference-report-1965-eng.pdf

(2) United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods 1980, UNITED NATIONS COMMISSION ON INTERNATIONAL TRADE LAW, United Nation, New York, 2010:
https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/en/19-09951_e_ebook.pdf

(3) Matteo Punzo: The UNIDROIT Principles of International Commercial Contracts and Arbitration, Lexis Nexis, 2023:
https://www.lexisnexis.co.uk/blog/research-legal-analysis/the-unidroit-principles-of-international-commercial-contracts-arbitration

(4) Andrea BERTOLINI: European Commercial Contract Law Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs Directorate-General for Internal Policies, PE 753.420 - October 2023:
https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2023/753420/IPOL_STU(2023)753420_EN.p

I.ب. المطلب الثاني

أهمية عولمة قواعد القانون المدني والتحديات التي تواجهها

في إطار السعي لتوحيد قواعد القانون المدني عالمياً، من المهم تشخيص أبرز التحديات التي تعيق ذلك، والتي يقف على رأسها السيادة التشريعية للدول ما يدفعها إلى رفض الانخراط في اتفاقيات توحيد القوانين بدافع الحفاظ على هويتها القانونية[١]، كما أن اختلاف الثقافات والقيم لاسيما الدينية والاجتماعية تخلق فجوة في القبول العالمي لصياغة قواعد قانونية موحدة[٢].

فإذا أُضيف إلى ما تقدم غياب آليات وقواعد موحدة لتنفيذ الأحكام القضائية الدولية ازدادت صعوبة توحيد القواعد المدنية، لأنه حتى في حال وجود هذه القواعد، فإن تنفيذها سوف يصطدم باختلاف قواعد التنفيذ حسب اختلاف الدول والنظم القضائية[٣].

مما تقدم، يمكن الجزم بإن السعي نحو عولمة قواعد القانون المدني ليس فكرة خيالية، بقدر ما هو ضرورة تفرضها التحولات المعاصرة في طبيعة العلاقات المدنية المعاصرة، وبينما تظل التحديات قائمة، فإن التطورات المتلاحقة في مجال القانون المقارن، والتقارب بين النظم القانونية، والمبادرات الدولية، تُشكّل أرضية خصبة لتعزيز هذا التوجه، ما يتعيّن معه على الباحثين والمشرّعين التعاون لبلورة إطار قانوني مدني عالمي يحترم الخصوصيات من جهة، ويعزز القيم المشتركة بين المجتمعات من جهة أخرى.

الفرع الأول: أهمية عولمة قواعد القانون المدني.

الفرع الثاني: تحديات عولمة قواعد القانون المدني.

I.ب.١. الفرع الأول

أهمية عولمة قواعد القانون المدني

أضحى من الضرورة-في ظل التطورات المتسارعة للعالم المعاصر اقتصادياً واجتماعياً-إعادة النظر في الطابع الوطني الذي صبغ قواعد القانون المدني تاريخياً، ومحاولة تبني نموذج قانوني أكثر انسجامًا مع التفاعلات العولمة، إذ غالبًا ما تؤدي التعددية القانونية إلى تضارب القوانين، ما يولد صعوبات جمة في المعاملات المدنية غير الوطنية، وهنا تبرز أهمية تحقيق عولمة قواعد القانون المدني بما يعزز العدالة القانونية، ويُبسط الإجراءات في

(1) Oona A. Hathaway: International Delegation and State Sovereignty, Law and Contemporary Problems, Vol. 71, No. 1, The Law and Politics of International Delegation (Winter, 2008), pp. 115-149, p.115-116.

(2) Ibid, p. 116.

(3) Serhii Koroied: Rules for the organization an effective civil proceedings as unified standards for solving procedural issues, Yearly journal of scientific articles, 35, 2024, pp. 535-544, p. 535.

التبادلات الدولية، ويُقوّي أواصر التعاون القانوني بين الدول، وهو ما يتضح في الفقرات الثلاثة الآتية:

الفقرة الأولى: تعزيز العدالة القانونية في البيئة الدولية.

الفقرة الثانية: تسهيل التبادل التجاري والتعامل العابر للحدود.

الفقرة الثالثة: تعزيز التعاون الدولي وبناء الثقة القانونية بين الدول.

الفقرة الأولى

تعزيز العدالة القانونية في البيئة الدولية

لا تعني العدالة القانونية العابرة للحدود مجرد إنصاف الأفراد داخل حدود الدولة، بل تتّسع لتشمل حماية حقوق الأجانب، وتطبيق قواعد قانونية عادلة ومتوازنة في العلاقات المدنية التي تتجاوز الإقليم الوطني[١].

إن "عولمة" القواعد القانونية وسيلة لضمان المساواة القانونية، إذ أن اعتماد قواعد قانونية عولمة الطابع، يضمن معاملة متساوية لأطراف النزاع بقطع النظر عن جنسياتهم أو موطنهم؛ وهذا يؤدي بالتالي إلى تقليل فرص التمييز والتحيّز عند تطبيق القوانين الوطنية، ويعزّز ثقة المتقاضين في النظم القضائية عند تسوية المنازعات الدولية، ويخلق حتماً إطاراً قانونياً يُراعي المعايير الدولية في تفسير الحقوق والالتزامات[٢].

الفقرة الثانية

تسهيل التبادل التجاري والتعامل العابر للحدود

مما لا شك فيه أنَّ التجارة الدولية تحتاج بيئة قانونية مستقرة يمكن التنبؤ بأحكامها، وخالية من التناقضات التشريعية[٣]، إذ أن تعدد القواعد المدنية بين الدول يعقد العقود ويزيد كلفة التوافق القانوني، وربما يزيد النزاعات القضائية.

---

(1) Gregory Shaffer and Wayne Sandholtz: The Rule of Law under Challenge: The Enmeshment of National and International Trends, Georgetown University Law Center, 2023, pp 1-65:
https://scholarship.law.georgetown.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3569&context=facpub

(٢) فاتفاقية فيينا لعقود البيع الدولي للبضائع (CISG) على سبيل المثال تُعد نموذجًا لقواعد قانونية موحّدة تُطبّق على الأطراف من دول مختلفة دون تمييز، مما يعزز مبدأ العدالة القانونية الدولية.

United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods 1980, Op. Cit.

(٣) د. عبد الباسط جاسم محمد وآخرون: "دور الثبات التشريعي في تحقيق الأمن القضائي"، *بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية*، الجزء (١)، العدد (١)، المجلد (١٦)، (٢٠٢٥): الصفحات (٤٣١-٤٤٨)، ص٤٣٤.

ولذلك تبرز فوائد "عولمة" العقود المدنية، من خلال وحدة المعايير القانونية التي تُبسّط صياغة العقود الدولية[١]، وتجعل الالتزامات واضحة يسهل تسوية المنازعات الناشئة عنها من غير حاجة لتحليل قوانين وطنية مختلفة، فضلاً عن تقليل التكاليف القانونية نتيجة الاستعانة بخبراء قانونيين لفهم القوانين الأجنبية[٢].

الفقرة الثالثة

تعزيز التعاون الدولي وبناء الثقة القانونية بين الدول

تعمل "عولمة" قواعد القانون المدني أداة دبلوماسية وليست مسألة فنية فقط بل تحمل بُعداً سياسياً واستراتيجياً وتُشكّل قاعدة قانونية مشتركة تُمكّن الدول من التعاون في قضايا مدنية عابرة للحدود مثل الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية، وتنفيذ العقود الدولية، وتسوية منازعات التحكيم الدولي[٣].

من جهة أخرى يمكن أن تشكل "عولمة" قواعد القانون المدني عامل بناء ثقة قانونية بين الأنظمة المختلفة، فعندما تتقارب نظم القانون المدني في مبادئها ومفاهيمها، ينشأ نوع من الثقة المتبادلة، التي من شأنها تسهل حركة رؤوس الأموال والتجارة، وتعزيز فرص توقيع الاتفاقيات الثنائية والجماعية، وتوفير أساس مشتركة لتطوير القوانين إقليمياً ثمَّ عالمياً[٤].

مما تقدم يبرز التأكيد على أن "عولمة قواعد القانون المدني" ليست ترفاً تشريعياً، إنما ضرورة بعيدة المدى في ظل تشابك العلاقات المدنية والتجارية والثقافية على هذا النحو غير المسبوق، فسوف تُسهم قواعد القانون المدني العولمة في خلق بيئة قانونية عادلة ومتجانسة عبر تعزيز العدالة القانونية وتسهيل المعاملات وتوسيع نطاق التعاون الدولي، ما يعدُّ تحدياً أمام المشرّعين وشراح القانون.

---

(1) John Felemegas: The United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods:
Article 7 and Uniform Interpretation", Thesis submitted to the University of Nottingham, for the degree of Doctor of Philosophy, June 2000, pp.267, p. 3.

(2) Ibid, p. 133.

والحقيقية، أظهر المبادئ التعاقدية لـ UNIDROIT إمكانية إنشاء نظام تعاقدي دولي يعزز المرونة القانونية والتجانس التشريعي، ويقلل من النزاعات الناتجة عن الاختلافات المفاهيمية بين الأنظمة القانونية Matteo. Punzo: Op. Cit.

(3) John Felemegas: Op. Cit, p. 127.

(4) Colin B. Picker: International Law's Mixed Heritage: A Common/Civil Law Jurisdiction, ANDERBILT JOURNAL OF TRANSNATIONAL LAW, 2008, Vol. 41:1083-1133, p. 1088.

ولعلَّ من أبرز التجارب في بناء نظام قانوني مدني شبه موحد ما قام به أعضاء الاتحاد الأوروبي من تعزيز التعاون القانوني بين دوله وتسهيل العلاقات القانونية فيما بينها.

I.ب.٢. الفرع الثاني

تحديات عولمة قواعد القانون المدني

تسعى مبادرات قانونية دولية عدة، إلى "عولمة" قواعد القانون المدني، بقصد توحيد المعايير القانونية وتنظيم العلاقات المدنية بين الأفراد من جنسيات مختلفة بطريقة عادلة وفعالة، غير أن هذه المبادرات تصطدم بتحديات شتى؛ بنيوية وثقافية وقانونية، تعيق إيجاد نظام مدني عالمي موحّد أو حتى متقارب، عليه فمن الضروري تشخيص هذه التحديات ضرورة لفهم أسباب بطء التقدم في هذا المجال، وتحديد سبل المعالجة المستقبلية، من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

الفقرة الأولى: التباين التشريعي بين الدول

الفقرة الثانية: السيادة الوطنية والاعتبارات الدستورية.

الفقرة الثالثة: الاختلافات الثقافية والاجتماعية والقيمية.

الفقرة الأولى

التباين التشريعي بين الدول

أولاً: اختلاف أسس النظم القانونية.

ثانياً: أثر تباين الأسس على عولمة القواعد القانونية.

أولاً: اختلاف أسس النظم القانونية

من المعروف أن قواعد القانون المدني تختلف من دولة إلى أخرى اختلافاً جذرياً في بعض الأحيان، تبعاً للنظام القانوني الذي تنتمي إليه، فالنظام اللاتيني (المدني) يعتمد القانون المكتوب والتقنينات الشاملة، كما في فرنسا ومصر[١]، في حين يعتمد النظام الأنكلوسكسوني (العام) نظام السوابق القضائية ومبدأ "القانون الحي"، كما في بريطانيا والولايات المتحدة[٢]، وبين النظامين نظم مختلطة يجمع بين عناصر متعددة مثل النظام القانوني في جنوب إفريقيا[٣] وفي العراق الذي يجمع بين القواعد المدنية من الفقه الاسلامي ومن أنظمة أخرى[٤].

(1) Backhaus Jürgen: A Pioneer of Law and Economics in Europe, Apart of: Alain Marciano, Giovanni Battista Ramello: Encyclopedia of Law and Economics, Springer, 20219, pp. 117-119.

(2) Arief Budionop Wardah Yuspin; Siti Syahida Nurani; Fahmi Fairuzzaman; Sofyan Wimbo Agung; Pradnyawan and Siska Diana Sar: The Anglo-Saxon System of Common Law and the Development of the Legal System in Indonesia, WSEAS TRANSACTIONS on SYSTEMS, 2023, Vol. 22:.207-213, p. 208.

(3) Charles Manga Fombad: Mixed Systems in Southern Africa:Divergences and Convergences, TULANE EUROPEAN AND CIVIL LAW FORUM, 2010, Vol. 25: 1-21, p. 10.

(4) Ibrahim Al-Wahab: The legal system of Iraq and the continuity of Islamic law, HFM, 68, 2023, pp. 23-32, p. 23-24. http://publ.royalacademy.dk/backend/web/uploads/2020-11-

هذا الاختلاف أو التنوع، يشكل واحداً من أهم تحديات تحقيق عولمة قواعد القانون المدني، بسبب الامتداد التاريخي لرسوخ تلك القواعد من جهة، ولكونها مستمدة من قيم دينية ومجتمعية راسخة من جهة أخرى.

ثانياً: أثر تباين الأسس على عولمة القواعد القانونية

يؤدي تباين الأسس التي تقوم عليها الأنظمة القانونية المختلفة إلى صعوبة التوافق القانوني (المدني) دولياً، بسبب الاختلاف في المفاهيم الجوهرية للقانون المدني كالالتزام والضرر والقوة القاهرة وغيرها كثير[١].

كما أن تعارض المصطلحات القانونية يعقد عمليات الترجمة القانونية والمقارنة[٢]، وهذا يسبب بدوره تعقيد التفاوض حول الاتفاقيات الدولية، عند تفسير كل طرف للنص من منظوره التشريعي الخاص[٣].

الفقرة الثانية

السيادة الوطنية والاعتبارات الدستورية

أولاً: مبدأ السيادة القانونية.

ثانياً: أولويات المشرّع الوطني.

ثالثاً: العوائق العملية.

أولاً: مبدأ السيادة القانونية

يُعد مبدأ السيادة من المبادئ الراسخة في القانون الدولي، وهو يعني أن للدولة الحق المطلق في تنظيم شؤونها الداخلية، بما في ذلك تشريعاتها المدنية[٤].

ثانياً: أولويات المشرّع الوطني

تُفضل غالبية الدول-إن لم تكن جميعها-الحفاظ على هويتها التشريعية الخاصة، وعدم التنازل عن سلطتها لصالح قواعد دولية قد لا تتوافق مع مصالحها السياسية أو الاقتصادية، وذلك من باب حماية مواطنيها من تأثيرات قانونية "أجنبية" يُنظر إليها أحيانًا بريبة[٥].

---

(1) John Felemegas: Op. Cit, p. 80.

(2) Deborah Cao: On the challenges of legal translation, Comparative Legilinguistics, 2023, Vol. 55:109-117, p. 110.

(3) Ibid, p. 116.

وعلى سبيل المثال فإن مصطلح الاعتبار أو (consideration) في القانون الإنكليزي ليس له مقابل يماثله في قوانين مدنية لها وزنها كالفرنسي والألماني وهذا الأمر من شأنه أن يخلق فجوة مفاهيمية في العقود الدولية.

(4) Nnamdi Kingsley Akani: THE CONCEPT OF SOVEREIGNTY IN INTERNATIONAL LAW AND RELATIONS, OURNAL OF JURISPRUSDENCE, INTERNATIONAL LAW AND CONTEMPORARY LEGAL ISSUES, 2023, Vol.17 (1): 1-17, p.7.

(5) Saki Kuzushima; Kenneth Mori McElwain and Yuki Shiraito: Public preferences for international law compliance: Respecting legal obligations or conforming to common practices?, The Review of International Organizations, Springer, 2024, Vol. 19: 63–93, p.63-93, p. 74.

ثالثاً: العوائق العملية

تعتنق بعض الدساتير مبدأ سمو القانون الوطني على الاتفاقيات الدولية[١]، فترفض البرلمانات التصديق على اتفاقيات قانونية موحّدة بحجة تعارضها مع النظام العام[٢].

الفقرة الثالثة

الاختلافات الثقافية والاجتماعية والقيمية

أولاً: تأثير الثقافة على التشريع المدني.

ثانياً: صعوبة فرض نموذج عالمي واحد.

أولاً: تأثير الثقافة على التشريع المدني

تنعكس الخصائص الاجتماعية والدينية والثقافية على صياغة قواعد القانون المدني، كما هو الحال في تحديد أهلية التعاقد[٣]، أو فيما يتعلق بتنظيم العلاقات الأسرية[٤]، وقواعد الإرث والملكية[٥].

ثانياً: صعوبة فرض نموذج عالمي واحد

لا تتفق الدول دائماً على أولويات الحقوق المدنية مثل أيهما له الأولوية المجتمع أم الفرد[٦]، والعرف أم النص[٧]، نظراً لاختلاف مفاهيم العدالة والإنصاف من مجتمع إلى آخر[٨]، فكثير

---

(1) Eyal Benvenisti and Alon Harel: Embracing the tension between national and international human rights law: The case for discordant parity, International Journal of Constitutional Law, 2017, Vol. 15 (1): 36–59, p. 49.

(2)) Ibid, p. 43.

وقد رفضت المملكة المتحدة المصادقة على اتفاقية CISG رغم أهميتها، بسبب الخشية من المساس باستقلالها التشريعي.

(3) Ejan Mackaay: The Civil Law of Contract, Published in: Contract Law and Economics, Gerrit De Geest (ed.) Cheltenham UK, Edward Elgar, 2011, 424-453m Ch. 20, p. 449.

(4) Khurshida Saydivalieva: The Role of Family Contracts in the Regulation of Family Relations and Their Juridical Nature, Innovation The European Journal of Social Science Research, 2023, Vol. 5 (12):553-559, p. 556.

(5) Mark Glover: A Social Welfare Theory of Inheritance Regulation, UTAH LAW LAW REVIEW, Vol. 2018, No. 2, Article 4, pp. 410-455, p. 412.

(6) Gehan Gunatilleke: Justifying Limitations on the Freedom of Expression, Human Rights Review, 2021, Vol. 22: 91–108, p. 92.

(7) David J. Bederman: Custom as a Source of Law, Cambridge University Press, 2010, pp.284. p. 80.

(8) Zhongmin Wu: The Difference Between the Concepts of Justice, Righteousness, Fairness, and Equality, Published in: Why is Social Justice Possible? Springer Nature, 2024, pp. 63-77, p. 67.

فكثير من الدول الإسلامية مثلاً تستلهم تشريعاتها الوطنية من الشريعة الإسلامية، ما يصعب معه التوافق مع نماذج قانونية علمانية بالكامل[١].

هذا التباين له انعكاسات عملية أبرزها بطئ عمليات التوحيد القانوني في المجالات الحساسة اجتماعياً كالزواج والإرث وأحكام المسؤولية التقصيرية[٢]، ولذلك نجد أنَّ محدودية المرونة الثقافية أحد أهم أسباب عدم انضمام الدول إلى الاتفاقيات الدولية أو تحفّظها على بعض بنودها[٣].

يتضح ممَّا تقدم، أنه رغم أهمية السعي نحو "عولمة قواعد القانون المدني"، إلا أن ذلك لا يخلو من تعقيدات حقيقية، فالتباين التشريعي والاعتبارات السيادية والاختلافات الثقافية عقبات حقيقية أمام توافق النظم القانونية، ولعل الحل لا يكمن في فرض نموذج عالمي موحد، بل في السعي نحو إرساء قواعد مرجعية مرنة تُراعي الخصوصيات القانونية والثقافية للدول، وتُتيح مساحة واسعة للتكيف المحلي ضمن إطار دولي متسق.

II. المبحث الثاني

المبادرات الدولية والعراقية نحو عولمة قواعد القانون المدني

أدى تسارع العولمة الاقتصادية وتنامي التبادل التجاري والثقافي بين الدول إلى بروز الحاجة إلى تطوير قواعد قانونية ذات طابع عالمي، تتجاوز الطابع المحلي للقوانين المدنية التقليدية، وقد استجابت المنظومة القانونية الدولية لهذه الحاجة عبر عدد من المبادرات الرامية إلى توحيد أو تنسيق قواعد القانون المدني لا سيما في المجال التجاري التعاقدي، الذي يمثل مجالاً حيوياً لتطبيق المفاهيم القانونية العولمة، فكانت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع(CISG) ، ومبادئ UNIDROIT للعقود التجارية الدولية، إلى جانب جهود المنظمات الدولية والإقليمية، من أبرز هذه المبادرات التي تسعى لبناء أرضية قانونية مشتركة، فما هي المبادرات الدولية نحو عولمة قواعد القانون المدني؟ وهل يمكن تطبيق عولمة قواعد القانون المدني في العراق؟ وهو ما يتضح من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المبادرات الدولية نحو عولمة قواعد القانون المدني.

المطلب الثاني: تطبيق عولمة قواعد القانون المدني في العراق.

---

(1) Jan Michiel Otto: Sharia and National Law in Muslim Countries, Leiden University Press, 2008, pp. 46, p. 5 etc.

(2) Ibid, p. 31.

(3) Laurence R. Helfer, Flexibility in International Agreements, in International Law and International Relations:The State of the Art (Jeffrey Dunoff & Mark A. Pollack eds., Cambridge University Press, 2012, pp.175-196, p. 176.

لعل أبرز مثال على ذلك، في قضايا الأحوال الشخصية، فتختلف أنظمة الدول العربية والإسلامية جذريًا عن تلك المطبقة في أوروبا أو أمريكا اللاتينية، ما يجعل من العالمية في هذا المجال بالتحديد أمرًا في غاية الصعوبة.

II.أ. المطلب الأول

المبادرات الدولية نحو عولمة قواعد القانون المدني

الفرع الأول: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (CISG).

الفرع الثاني: مبادئ UNIDROIT للعقود التجارية الدولية.

الفرع الثالث: التعاون بين المنظمات الدولية.

II.أ.١. الفرع الأول

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (CISG)

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية البيع الدولي للبضائع في عام ١٩٨٠، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٨[١]، وهي من أهم الوثائق القانونية الدولية في مجال توحيد القواعد المتعلقة بالعقود التجارية الدولية نظراً للخصائص والمزايا التي تحملها، فهي توفر قواعد موحّدة تنظم إبرام العقود، والتزامات الأطراف، ووسائل تسوية النزاعات، كما أنها تقلل التكاليف القانونية المرتبطة بتحديد القانون الواجب التطبيق على العقود الدولية، وتحقق نوعاً من التوازن بين مختلف الأنظمة القانونية اللاتينية والأنكلوساكسونية[٢].

II.أ.٢. الفرع الثاني

مبادئ UNIDROIT للعقود التجارية الدولية

صاغ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) جملة من المبادئ تخص العقود التجارية الدولية بوصفها مجموعة من القواعد النموذجية المستندة إلى أفضل الممارسات القانونية المقارنة، تستهدف إرساء قانون عقود عالمي استرشادي (غير ملزم) Soft Law[٣]. ولعلَّ أبرز سمات هذه المبادئ الحيادية الثقافية والتشريعية، فهي لا تنتمي لنظام قانوني بعينه، كما تمتاز بالمرونة العالية، إذ يمكن استخدامها كقانون واجب التطبيق، أو مرجع تفسيري، أو مصدر استرشادي، فضلاً عن قابليتها للتكيف مع طبيعة العقود الدولية المعاصرة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية[٤].

---

(1) John Felemegas: Op. Cit, p. 21.

انضمت أكثر من ٩٥ دولة إلى الاتفاقية، من بينها دول من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت بعض الدول الكبرى (مثل المملكة المتحدة) متحفظة على الانضمام الكامل إليها، ومن الناحية التطبيقية نجد مثلاً أنه في منازعات العقود بين شركة ألمانية وأخرى صينية، تُطبَّق قواعد CISG تلقائيًا إذا لم يتم استبعادها صراحة، ما يمنح الطرفين إطارًا قانونيًا محايدًا وموثوقًا.

(2) John Felemegas: Op. Cit, p. 22.

(3)Ed Koellner: The UNIDROIT Principles of International Commercial Contracts: A Keystone in Modern Contractual Practice and Law Development, 2024, pp.1-18, p.3.

(4) Ibid, p. 4.

ويمكن تطبيق هذه المبادئ من قبل المحاكم الوطنية وهيئات التحكيم الدولي في العقود النموذجية لاسيما تلك التي تخص الصناعات العابرة للحدود، كما يمكن الاسترشاد بها في صياغة مشاريع قوانين وطنية مستوحاة منها(١).

II.أ.٢. الفرع الثالث

التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية

تؤدي المنظمات الدولية مثل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL)تلعب دورًا محوريًا في إعداد اتفاقيات قانونية موحدة مثل (CISG)، ونماذج قوانين مثل قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم الدولي، فضلاً عن إقرار أدلة تفسيرية ومبادئ توجيهية للقضاء(٢)، يمكن أن تسهم في خلق قواعد قانون مدني عولمة.

كما سعى الاتحاد الأوروبي منذ عقدين إلى توحيد قواعد العقد المدني الأوروبي عبر مبادرة "مبادئ القانون الأوروبي للعقود."(PECL) (٣)، ومشروع "القانون الأوروبي المشترك للعقود (CESL)"(٤)، ورغم التراجع السياسي في المشروع، فقد ساهم في تقارب تشريعات الدول الأعضاء.

وفي ذات الطريق هناك تعاوناً متعدد الأطراف كالتعاون بين UNIDROIT و UNCITRALوالاتحاد الأوروبي الذي أفضى إلى تنسيق المبادرات وتجنب التداخل وتبادل الخبرات، وتطوير نماذج تشريعية متكاملة تخدم مختلف البيئات القانونية(٥).

---

(١) كثيرًا ما تستند محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية (ICC) إلى مبادئ UNIDROIT لتفسير أو ملء فراغات العقود الدولية. Matteo Punzo: Op. Cit. **;** Ed Koellner: Op. Cit, p. **5.**

(2) Maria Gabriela SarmientoKatia Fach Gómez: The United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), Published in: Book cover for The International Law of Economic Integration the International Law of Economic Integration Julien Chaisse (ed.), Christoph Herrmann (ed.) Oxford University Press, 2023, pp. 230-244, p. 231.

(3) Anne L.M. Keirse: European impact on contract law A perspective on the interlinked contributions of legal scholars, legislators and courts to the Europeanization of contract law, published in a peer-reviewed section of the Utrecht Law Review, 2011, Vol. 7 (1): 34-51, p. 35.

(4) Booys de T. QMartijn W. HesselinkMartijn W. Hesselink: EU contract law, Technical Report, No. JURI_3_1, 2009, pp. 1-45, p. 8 etc.

(5) David O'Sullivan: The European Union and the multilateral system Lessons from past experience and future challenges, European Parliamentary Research Service, PE 689.365 - March 2021, p. 3.

في عام ٢٠١٦، أطلقت UNIDROIT و UNCITRALمشروعًا مشتركًا حول توحيد قواعد الإيجار التمويلي الدولي، مما يُعد تجسيدًا للتعاون المنهجي بين المنظمات. Matteo Punzo: Op. Cit.

يلاحظ مما تقدم، ما تمثله المبادرات الدولية نحو عولمة قواعد القانون المدني من خطوات متقدمة في بناء نظام قانوني منسجم وعادل في السياق الدولي، فاتفاقية CISG تقدم نموذجاً ناجحاً لتوحيد القواعد الملزمة، بينما تمنح مبادئ UNIDROIT مرونة قانونية تواكب تعقيدات الواقع التجاري العالمي، مع استمرار جهود المنظمات الدولية الكبرى في التنسيق والتطوير القانوني لتأسيس نظام قانوني عالمي تدريجي متعدد المستويات، يراعي التعددية القانونية والثقافية، دون أن يتنازل عن معايير الشفافية والحياد.

II.ب. المطلب الثاني

تطبيق عولمة قواعد القانون المدني في العراق

يمثل القانون المدني الإطار التشريعي الأساسي لتنظيم العلاقات الخاصة بين الأفراد، وقد تبلورت قواعده في العراق ضمن سياقات تاريخية وقانونية متعددة، أبرزها التأثير الفرنسي عبر القانون المدني المصري، والتأثيرات الإسلامية والعرفية. وفي ظل الدعوات المتزايدة نحو تحقيق عولمة قواعد القانون المدني، يواجه العراق تحديات تتعلق بتاريخه القانوني، وهويته الثقافية والدينية، فضلًا عن المعوقات السياسية. ومع ذلك، يُظهر النظام القانوني في العراق مؤخراً توجهاً نحو الانفتاح الدولي والإصلاح التشريعي، ما يفتح الباب أمام تبني مفاهيم قانونية أكثر انسجاماً مع المبادرات القانونية العولمة، دون التفريط في هويته الخاصة.

الفرع الأول: التحديات المحلية تطبيق عولمة قواعد القانون المدني العراقي.

الفرع الثاني: الفرص المتاحة أمام العراق لعولمة قواعد القانون المدني.

II.ب.١. الفرع الأول

التحديات المحلية تطبيق عولمة قواعد القانون المدني العراقي

يمثل التأصيل الثقافي الناجم عن تأثير الشريعة الإسلامية والعادات المحلية على التشريعات العراقية واحداً من أبرز التحديات المحلية تطبيق عولمة قواعد القانون المدني في العراق[١]، فالقانون المدني العراقي لا يقوم على قاعدة قانونية خالصة علمانية أو مستوردة بالكامل، بل يدمج بين مصادر متنوعة أبرزها الشريعة الإسلامية لاسيما في مسائل الأحوال الشخصية، الإرث، والعقود ذات الطابع الأخلاقي أو الاجتماعي[٢]، فضلاً عن العرف المحلي

(١) د محمد علي محمد علي بحر العلوم: " التنظيم الدستوري لمكانة الدين في الدولة دراسة مقارنة"، بحث منشور في *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة العراقية*، العدد (٢٣)، (٢٠٢٤): الصفحات (٢٤٥-٢٧٢)، ص٢٦٩.

(2) Siraj Sait and Hilary Lim: Land, Law and Islam Property and Human Rights in the Muslim World, Zed Books Ltd, London, 2006, p. 110.

ذي التأثير الواضح في تطبيق قواعد المسؤولية المدنية، وحل النزاعات، خاصة في المناطق القبلية[١].

كما أن مرجعية القانون العراقي المصرية التي تظهر بوضوح في القانون المدني رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١، هي الأخرى تحدياً كبيراً فهو مستوحى من القانون المدني المصري المتأثر بدوره بالقانون المدني الفرنسي[٢]، ويكمن التحدي في التوفيق بين هذه المرجعيات ومبادئ القانون المدني العالمي إذ يتطلب ذلك جهداً تأصيلياً معقداً، خاصة في مواطن التعارض بين المبادئ العولمة كحرية التعاقد المطلقة أو مفهوم القوة القاهرة وبين بعض القواعد الشرعية أو العرفية[٣].

كما أن التحديات السياسية والبيئية التشريعية المتمثلة بعدم الاستقرار السياسي وتأثيره على تطوير القوانين يمثل تحدياً محلياً آخر[٤]، فقد أدى عدم الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣ إلى تعطيل مشاريع قانونية حيوية، يضاف إلى ذلك تعدد السلطات التشريعية بين المركز وإقليم كردستان، الذي أضعف وحدة النظام القانوني المدني[٥]، ناهيك عن الانشغال بالقضايا الأمنية الذي جعل تحديث القانون المدني أولوية مؤجلة، إذ يكمن التحدي في غياب البيئة السياسية المستقرة الذي يمنع إطلاق مشاريع توفيقية موسعة تهدف إلى تحديث القانون المدني بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

II.ب.٢. الفرع الثاني

الفرص المتاحة أمام العراق لعولمة قواعد القانون المدني

يزداد التفاؤل بإمكانية تطبيق عولمة قواعد القانون المدني في العراق لدى معرفة أن الفرص متاحة لذلك، وأبرزها التوجه الحكومي والشعبي نحو الانفتاح الدولي وتعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية[٦]، فعضوية العراق في العديد من المنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العولمة (العراق كمراقب)، وجامعة الدول العربية، والتعاون الفني مع هيئات مثل UNDP

(١) د محمد علي محمد علي بحر العلوم: مرجع سابق، ص٢٥٥.

(2) Siraj Sait and Hilary Lim: Op. Cit., p. 44.

(٣) د محمد علي محمد علي بحر العلوم: مرجع سابق، ص٢٦٩.

(4) Per Fredriksson Jakob Svensson: Political Instability, Corruption and Policy Formation: The Case of Environmental Policy, Journal of Public Economics, 2023, Vol. 87(7):1383-1405, p. 1390.

(5) Zaid Al-Ali and Yussef Auf: The Iraqi Constitution: Analysis of the Controversial Articles -Solutions and Recommendations, Friedrich-Ebert-Stiftung Amman, 1st edition, 2020, p. 73-74.

(6) Bruno Frey and Alois Stutzer: Strengthening the Citizens' Role in International Organizations, The Review of International Organizations, 2006, 1(1):27-43, p. 28.

وUNODC [١]، والمشاركة في المؤتمرات القانونية وإظهار الرغبة في مواءمة التشريعات العراقية مع المعايير الدولية، خصوصًا في العقود التجارية، حماية الملكية الفكرية، وحوكمة الشركات، كلها فرص للانفتاح المتزايد على المؤسسات القانونية الدولية من شأنها تمكين العراق من الانتفاع من الخبرات العولمة وتبنّي القواعد النموذجية مثل مبادئ (UNIDROIT) تدريجيًا في التشريع أو القضاء.

كما أن الإصلاحات التشريعية وتحديث القوانين لتواكب المعايير الدولية هو الآخر يعضد ذلك التفاؤل، فقد نوقشت مشاريع لتعديل القانون المدني، بما في ذلك مراجعة قواعد الالتزام والعقد، وأحكام المسؤولية المدنية، ويتزايد استخدام القضاء العراقي مفاهيم حديثة في تفسير العقود، كمبدأ حسن النية[٢] والإنصاف[٣] رغم عدم وجود نصوص صريح عليها، ما يحمل في طياته فرصة خلق بيئة قانونية ساعد في تحوّل يُتيح دمج مفاهيم القانون المدني العالمي عبر التدريب القضائي وتحديث المناهج القانونية والمواءمة التدريجية في القوانين العراقية.

ومن كل ما تقدم، يمكن الجزم بإن تطبيق قواعد القانون المدني ذات الطابع العالمي في العراق، وإن كان يواجه تحديات ذات طابع ثقافي وتشريعي وسياسي، إلا أن هذه التحديات لا تُعد مستحيلة التجاوز، بل العكس، تُظهر المعطيات الحالية وجود فرص حقيقية يمكن البناء عليها لتطوير نموذج قانوني مدني يتوازن بين الخصوصية العراقية والمعايير العولمة، لكن تحقيق ذلك يتطلب إرادة تشريعية واضحة ودعمًا مؤسسياً وانفتاحاً منهجياً على التجارب القانونية الدولية دون التفريط بالهوية الثقافية الوطنية.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

١- يمثل تحقيق "عولمة" قواعد القانون المدني هدفًا استراتيجيًا يسعى إلى تعزيز العدالة، وتوفير بيئة قانونية موحدة تسهم في تسهيل التعاملات الدولية، وتقوية التعاون بين الدول على مختلف الأصعدة. ومن خلال استعراض التحديات المحلية والدولية التي تعترض هذا

(1) The Arab League has (22) member states. It was founded in Cairo in March 1945 with seven members: the Kingdom of Egypt, the Kingdom of Iraq, Lebanon, Saudi Arabia, the Syrian Republic, Transjordan (Jordan from 1949), and North Yemen (later becoming Yemen). [1] Membership increased during the second half of the 20th century. Seven countries have observer status. The headquarters are located in Cairo, Egypt.
http://en.wikipedia.org/wiki/Member_states_of_the_Arab_League

(2) Irene Kull: Principle of Good Faith and Constitutional Values in Contract Law, Juridica International No. VII, 2002, 142-149. p. 142-143.

(3) Idil Boran: Benefits, Intentions, and the Principle of Fairness, Canadian Journal of Philosophy, 2006, Vol. 36, (1), pp. 95-115, p. 99.

المسعى، يتضح أن التباين التشريعي، والاختلافات الثقافية، والاعتبارات السياسية تشكل عوائق حقيقية تتطلب مقاربات مرنة ومتعددة الأبعاد.

٢- تكمن أهمية تحقيق العولمة في القدرة على تجاوز هذه العوائق عبر توحيد المبادئ القانونية، وتفعيل المبادرات الدولية مثل اتفاقية CISG ومبادئUNIDROIT ، فضلاً عن تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية. وفي حالة العراق، تبين أن هناك فرصة حقيقية لبناء نظام قانوني مدني منسجم مع المعايير الدولية، شرط توفر الإرادة السياسية، والانفتاح التشريعي، وتنمية القدرات القانونية.

٣- تشكل التوصيات بتوحيد التشريعات وبرامج التدريب والتوعية وتطوير التعاون الدولي أدوات أساسية لتحقيق "عولمة قواعد القانون المدني" فهي لا تقتصر على تحديث النصوص القانونية فحسب، بل تمتد إلى بناء ثقافة قانونية مؤسسية تواكب التحولات العولمة، وتعزز من قدرة النظام القضائي على التعامل مع القضايا المدنية عبر منظور عالمي متجدد.

٤- تحقيق عولمة قواعد القانون المدني مشروع متكامل يتطلب جهوداً وطنية ودولية، ويستلزم استمرارية في العمل التشريعي، ليؤسس لبيئة قانونية عادلة وفعالة، تضمن حقوق الأفراد وتعزز الثقة في المعاملات القانونية على الصعيدين الداخلي والدولي.

ثانياً: التوصيات

١- توحيد التشريعات من خلال العمل على تبني قواعد قانونية موحدة تتماشى مع المعايير الدولية.

٢- التدريب والتوعية عبر تدريب الكوادر القانونية على القواعد العولمة.

٣- التعاون الدولي وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتطوير القوانين.

٤- فيما يتعلق بالتوصيات نحو تعزيز تطبيق عولمة قواعد القانون المدني في العراق:

أ- تبني استراتيجية وطنية متكاملة لتجاوز المعوقات القانونية والسياسية والثقافية، والتأسيس لإطار قانوني حديث ومنفتح.

ب- مراجعة شاملة للقانون المدني من خلال تشكيل لجنة وطنية من خبراء القانون والقضاء والمجتمع المدني، تتولى تحديث نصوص القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، بما يراعي التطورات التشريعية الحديثة، وإدراج مبادئ قانونية عولمة مثل حسن النية، الإنصاف، وتوازن الالتزامات.

ج- الإفادة من المبادرات العولمة واعتماد مبادئ UNIDROIT نموذجاً مرجعياً للتحديث التشريعي، ودمج قواعد اتفاقية CISG في القانون التجاري الوطني العراقي، على الأقل في المجال الاسترشادي أو العقود الدولية.

د- تعزيز وحدة التشريع على المستوى الوطني من خلال التنسيق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لضمان الانسجام القانوني، والسعي لإنشاء آلية تنسيقية دائمة لضمان تطابق التشريعات في القضايا المدنية بين المحافظات.

هـ- في مجال التدريب والتوعية القانونية، السعي لبناء القدرات القانونية من خلال تطوير برامج تدريب مكثف للقضاة، المحامين، وأساتذة القانون في مبادئ القانون المدني الدولي، والتعاون مع مؤسسات دولية) مثل UNDP و (IDLOفي تنفيذ برامج تدريبية متخصصة.

و- تحديث مناهج كليات القانون بإدراج مواد في القانون المقارن، المبادئ العولمة للعقود، والتحكيم التجاري الدولي ضمن المناهج الجامعية، وتنظيم ورش عمل ومؤتمرات جامعية بالشراكة مع منظمات قانونية دولية.

ز- تعزيز الوعي القانوني العام بإصدار كتيبات ودلائل مبسطة تشرح المبادئ القانونية الدولية بلغة عربية قانونية ميسّرة، وإطلاق حملات توعوية إلكترونية لتعريف رواد الأعمال والقطاع الخاص بقواعد العقود العولمة.

ح- تعزيز التعاون الدولي والتقني بالشراكة مع المنظمات القانونية الدولية والانضمام أو تفعيل العضوية في الهيئات القانونية الدولية مثل UNIDROIT وUNCITRAL و Hague Conference on Private International Law

ك- تطوير التشريعات بمساعدة دولية، وطلب مساعدة فنية من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتحديث القوانين المدنية والتجارية، مع الانتفاع من تجارب الدول العربية التي خضعت لإصلاحات قانونية شاملة (مثل المغرب أو تونس).

ل- تشجيع تبادل الخبرات وإنشاء برامج تبادل قضائي وتشريعي بين العراق ودول متقدمة قانونيًا (كفرنسا أو ألمانيا)، ودعوة خبراء دوليين للمشاركة في إعداد مسودات القوانين الجديدة، وضمان توافقها مع المعايير الدولية.

المراجـــــــــع:

أولاً: المصادر باللغة العربية:

١. د. عبد الباسط جاسم محمد وآخرون: "دور الثبات التشريعي في تحقيق الأمن القضائي"، *بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية*، الجزء (١)، العدد (١)، المجلد (١٦).

٢. د محمد علي محمد علي بحر العلوم: " التنظيم الدستوري لمكانة الدين في الدولة دراسة مقارنة"، *بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة العراقية*، العدد (٢٣)، (٢٠٢٤): الصفحات (٢٤٥-٢٧٢).

ثانياً: المتون القانونية:

١. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ (المعدل).

٢. القانون المدني البحريني الصادر بالمرسوم رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١.

ثالثاً: المصادر باللغة الأجنبية:

1. A chmad Fitrian; Dodi Rusmana; Ning Adiasih; Marjan Miharja and Nabain Idrus: The Influence of Civil Law on the Quality of Community Life: Case Studies in Big Indonesian Cities, UNIS LAW RIVEW, Vol. 7, No. 1, September 2024.
2. Aleksey Anisimov and Anatoliy Ryzhenkov: Philosophy of Civil Law, Cambridge Scholars Publishing, 2022.
3. Alex Mills: PRIVATE INTERNATIONAL LAW AND EU EXTERNAL RELATIONS: THINK LOCAL ACT: GLOBAL, OR THINK GLOBAL ACT LOCAL? International & Comparative Law Quarterly, 2016.
4. Andrea BERTOLINI: European Commercial Contract Law Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs Directorate-General for Internal Policies, PE 753.420 - October 2023.
5. Andrey A. Mamedov and Vera Batova: INTERNATIONAL LAW IN THE CONTEXT OF ECONOMIC GLOBALIZATION,RUDN JOURNAL OF LAW, 2019.
6. Anne L.M. Keirse: European impact on contract law A perspective on the interlinked contributions of legal scholars, legislators and courts to the Europeanization of contract law, published in a peer-reviewed section of the Utrecht Law Review, 2011.
7. Arief Budionop Wardah Yuspin; Siti Syahida Nurani; Fahmi Fairuzzaman; Sofyan Wimbo Agung; Pradnyawan and Siska Diana Sar: The Anglo-Saxon System of Common Law and the Development of the Legal System in Indonesia, WSEAS TRANSACTIONS on SYSTEMS, 2023.
8. Backhaus Jürgen: A Pioneer of Law and Economics in Europe, Apart of: Alain Marciano, Giovanni Battista Ramello: Encyclopedia of Law and Economics, Springer, 20219.

9. Booys de T. QMartijn W. HesselinkMartijn W. Hesselink: EU contract law, Technical Report, No. JURI_3_1, 2009.
10. Brian Z. Tamanaha: Legal Pluralism Explained: History, Theory, Consequences, Oxford University Press, 2021.
11. Bruno Frey and Alois Stutzer: Strengthening the Citizens' Role in International Organizations, The Review of International Organizations, 2006ز
12. Caslav Pejovic: CIVIL LAW AND COMMON LAW: TWO DIFFERENT PATHS LEADING TO THE SAME GOAL, VUWLR, 2001.
13. Charles Manga Fombad: Mixed Systems in Southern Africa:Divergences and Convergences, TULANE EUROPEAN AND CIVIL LAW FORUM, 2010.
14. Colin B. Picker: International Law's Mixed Heritage: A Common/Civil Law Jurisdiction, ANDERBILT JOURNAL OF TRANSNATIONAL LAW, 2008.
15. David J. Bederman: Custom as a Source of Law, Cambridge University Press, 2010.
16. David O'Sullivan: The European Union and the multilateral system Lessons from past experience and future challenges, European Parliamentary Research Service, PE 689.365 - March 2021.
17. Deborah Cao: On the challenges of legal translation, Comparative Legilinguistics, 2023.
18. Ed Koellner: The UNIDROIT Principles of International Commercial Contracts: A Keystone in Modern Contractual Practice and Law Development, 2024.
19. Ejan Mackaay: The Civil Law of Contract, Published in: Contract Law and Economics, Gerrit De Geest (ed.) Cheltenham UK, Edward Elgar, 2011.
20. Emmanuel Guillermo Carreño Bernal: Harmonization of cross-border contract law: Legal solutions in a globalized world, Journal of Policy and Society, 2024.

21. Eyal Benvenisti and Alon Harel: Embracing the tension between national and international human rights law: The case for discordant parity, International Journal of Constitutional Law, 2017.
22. Gehan Gunatilleke: Justifying Limitations on the Freedom of Expression, Human Rights Review, 2021.
23. Gregory Shaffer and Wayne Sandholtz: The Rule of Law under Challenge: The Enmeshment of National and International Trends, Georgetown University Law Center, 2023.
24. Ibrahim Al-Wahab: The legal system of Iraq and the continuity of Islamic law, HFM, 68, 2023.
25. Idil Boran: Benefits, Intentions, and the Principle of Fairness, Canadian Journal of Philosophy, 2006.
26. Irene Kull: Principle of Good Faith and Constitutional Values in Contract Law, Juridica International No. VII, 2002.
27. Jan Michiel Otto: Sharia and National Law in Muslim Countries, Leiden University Press, 2008.
28. John Felemegas: The United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods: Article 7 and Uniform Interpretation", Thesis submitted to the University of Nottingham, for the degree of Doctor of Philosophy, June 2000.
29. José Angelo Estrella Faria: Future Directions of Legal Harmonisation and Law Reform: Stormy Seas or Prosperous Voyage? Uniform Law Review, Vol. 14 (1-2), 2009.
30. Khurshida Saydivalieva: The Role of Family Contracts in the Regulation of Family Relations and Their Juridical Nature, Innovation The European Journal of Social Science Research, 2023.
31. Laurence R. Helfer, Flexibility in International Agreements, in International Law and International Relations:The State of the Art (Jeffrey Dunoff & Mark A. Pollack eds., Cambridge University Press, 2012.
32. Maria Gabriela SarmientoKatia Fach Gómez: The United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), Published

in: Book cover for The International Law of Economic Integration the International Law of Economic Integration Julien Chaisse (ed.), Christoph Herrmann (ed.) Oxford University Press, 2023.

33. Mark Glover: A Social Welfare Theory of Inheritance Regulation, UTAH LAW REVIEW, Vol. 2018.
34. Matteo Punzo: The UNIDROIT Principles of International Commercial Contracts and Arbitration, Lexis Nexis, 2023.
35. Nicholas Ryder; Margaret Griffiths and Lachmi Singh: Commercial Law Principles and Policy, Part 3 Chapter 2 - The Vienna Convention on the International Sale of Goods 1980 (CISG), Part (3) International Trade and Sales, Cambridge University Press, 2012.
36. Nnamdi Kingsley Akani: THE CONCEPT OF SOVEREIGNTY IN INTERNATIONAL LAW AND RELATIONS, OURNAL OF JURISPRUSDENCE, INTERNATIONAL LAW AND CONTEMPORARY LEGAL ISSUES, 2023.
37. Oona A. Hathaway: International Delegation and State Sovereignty, Law and Contemporary Problems, Vol. 71, No. 1, The Law and Politics of International Delegation (Winter, 2008.
38. Per Fredriksson Jakob Svensson: Political Instability, Corruption and Policy Formation: The Case of Environmental Policy, Journal of Public Economics, 2023.
39. Saki Kuzushima; Kenneth Mori McElwain and Yuki Shiraito: Public preferences for international law compliance: Respecting legal obligations or conforming to common practices? The Review of International Organizations, Springer, 2024.
40. Serhii Koroied: Rules for the organization an effective civil proceedings as unified standards for solving procedural issues, Yearly journal of scientific articles, 35, 2024.
41. Siraj Sait and Hilary Lim: Land, Law and Islam Property and Human Rights in the Muslim World, Zed Books Ltd, London, 2006.

42. The Dynamic Aspects of the Rule of Law in the Modern Age: REPORT ON THE PROCEEDINGS OF THE SOUTH-EAST ASIAN AND PACIFIC CONFERENCE OF JURISTS, BANGKOK, THAILAND, FEBRUARY 15-19, 1965.
43. Unification and Certainty: The United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods, journal article, Harvard Law Review, 1984.
44. United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods 1980, UNITED NATIONS COMMISSION ON INTERNATIONAL TRADE LAW, United Nation, New York, 2010.
45. Uwe Kischel: Comparative Law: Chapter (6) The Basic Context of Civil Law, OXFORD Academic, 2019.
46. Zaid Al-Ali and Yussef Auf: The Iraqi Constitution: Analysis of the Controversial Articles -Solutions and Recommendations, Friedrich-Ebert-Stiftung Amman, 1st edition, 2020.
47. Zhongmin Wu: The Difference Between the Concepts of Justice, Righteousness, Fairness, and Equality, published in: Why is Social Justice Possible? Springer Nature, 2024.